الاتحاد العربي للمدارس الخاصة
Arab Private Schools Federation

آفاق التّعليم لأطفال التّوحّد

إعادة صياغة فلسفة التّعليم نحو تمكين أطفال التوّحد

د. خميس بن عبيد العجمي

رئيس الاتحاد العربي للمدارس الخاصة

رئيس مجلس أمناء مدارس كينو الخاصة بسلطنة عمان

360i KNO SMART SCHOOLING
ADVANCE THROUGH TECHNOLOGY

unicef

UNESCO
United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization

GenEx
Generational Education Exchange

تمكين TAMKEEN

UNIVERSITY OF VICTORIA
LONDON - UK

AMIEF

في كل عامّ في الثّاني من شهر إبريل، يحتفي العالم باليوم العالميّ للتوحّد، في مناسبة تهدف إلى تسليط الضّوء على التّحدّيات التي تواجه الأشخاص المصابين بالتّوحّد، وتعزيز الوعي بأهميّة دمجهم في المجتمعات وتمكينهم من حقوقهم كاملةً، وأهمّها الحق في التّعليم، ولا يقتصر هذا اليوم على نشر الوعي فحسب، بل يحمل في ثناياه وشذراته دعوات عالميّة لإعادة النظر في فهم حقيقة التوحّد، ودور مؤسسات التنشئة الاجتماعيّة من أسر ومدارس ومراكز في التّعامل معه، وتخيّر أساليب تّعليم فاعلة موجّهة لأطفال التّوحّد، والانتقال من تعليم تقليديّ بأساليب وأدوات لا تستوعب احتياجاتهم، إلى مقاربات تعليميّة أكثر تكيّفاً وإنسانيّةً، في محاولة لتقديم صورة عن كيفيّة موائمة نظام التعليم مع أطفال التوحّد ليمنحهم مجالاً للتّكيّف عوض فرض نماذج تعليميّة تلقينيّة لا تتناسب وتفرّد طبيعة تفكيرهم.

فمن غياهب تعليم يقوم بمهمّته الاعتياديّة في نقل المعارف وإكساب المهارات والنّهوض بالمجتمعات، تعليم يمسّ أغلب الطبقات وكافّة الفئات، تظهر هناك فئة بعينها، تحتاج تعليماً يتواءم معها، ويتكيّف لأجلها، ويكيّف تواجدها مع المجتمع من حولها، وفقاً لخصائصها وشروطها التي فرضتها أوضاعها، ألا وهم فئة أطفال التوحّد، إذ إنّهم بخصوصيّتهم وتميّز وتفرّد حالتهم، فرضوا الحاجة لوجود تعليم شامل متكامل يقدّم لهم، ويتجاوز التحدّيات التي قد تواجه وجود هكذا نمط متميّز ومتفرّد من التّعليم، فغدت الحاجة لوجود تعليم إنسانيّ وجوديّ الغاية قبل أنْ يكون معرفي الهدف، تعليم يتجاوز المنظور التّربويّ التقليديّ ليطرح أسئلة عميقة حول ماهيّة الإنسان وجوانب الاختلاف في فئاته، ويرسّخ بعمق لمفهوم العدالة التّعليميّة، ويمكّنهم من حقّ وصول التّعليم لهم دون تمييز ودون أيّة اشتراطات.

ولو انطلقنا من منظور تربويّ متخصّص لنركّز على خصوصيّة التّجربة الإنسانيّة لأطفال التوحّد، لوجدنا أنّ هنالك تحدّيات شديدة الوطأة تطال نفسيّاتهم وسلوكيّاتهم، وتنطلق من فهم عميق للعالم الدّاخلي لهم، وتحتاج منّا هذه التّحدّيات أنْ ننظر بعمق وبمنظور أكثر شموليّة لنصوغ السّياسات ونضع التشريعات، ونركّز على المساواة في الفرص التعليمية لدمج هؤلاء الأطفال في المنظومة التّعليميّة العامّة.

فنحن أمام واقع يفرض علينا وجوب التعامل مع الفرد كحالة فريدة تستدعي اهتماماً خاصاً، من خلال تأسيس وبناء أنظمة تعليميّة شاملة تستوعب أفراد المجتمع كافّة على اختلافهم وتفرّد أوضاعهم، وفي خضمّ السّعي نحو تأسيس هكذا منظومة فقد وجب أنْ تبقى فكرة حيويّة حاضرة في أذهاننا تتمحور حول:

قدرة المؤسسات التّعليميّة على تحقيق التّوازن بين الاعتراف بخصوصيّة أطفال التوحّد وصياغة السياسات التعليميّة التي تمكنّهم وتناسبهم من جهة، وتحقيق الشّموليّة في التّعليم من جهة أخرى.

ولتعميق الفكرة وتأكيدها، فقد وجب بناء هذا الطرح على قاعدة أساسيّة مفادها أنّ الإنسان غاية في ذاته وليس وسيلة، ممّا يفرض ضرورة فهم احتياجات كلّ طالب وفروقاته الفرديّة، ومن ثمّ تلبية هذه الاحتياجات الفرديّة، وهذا الطرح يفرض على التّعليم تحقيق بعد أعمق من مجرّد كونه وسيلة لتأهيل الطفل وتمكينه للاندماج المجتمعيّ، ليصوغ تطلعات تعليميّة شاملة وفعّالة للأطفال المصابين بالتّوحّد، لتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم الكاملة والاندماج في المجتمع بشكل أفضل، ممّا يكسبهم تحقيق الغاية الأعمق بالاندماج المجتمعيّ والفرديّ بشكل متفرّد.

وبالتّالي تظهر لدينا حاجة لتبنّي نموذج رعاية وعناية يصل بهؤلاء الفئات المتفرّدة إلى آفاق من التّمكين والدّعم، إذ يتمّ توفير بيئة تعليميّة مهيّأة تضمن تقديم فرص التّعلّم والنّموّ المهاريّ والاتّزان العاطفيّ، من منطلق السّعي لتعزيز استقلاليّتهم، وتمكينهم من تحقيق إمكاناتهم الكاملة، وهذا يقتضي إذاً حتميّة تحويل النظرة إلى التوحّد من مرض يستدعي علاجاً، إلى نموذج اجتماعيّ يُرى فيه اختلافاً ويستدعي تكيّفاً متبادلاً، وهذا الأمر يعدّ مسؤوليّة مشتركة تقع على عاتق المؤسّسة التعليمية أوّلاً لتكيّف نفسها مع احتياجات طفل التوحّد، وتقع على عاتق الأهل ثانياً لفتح آفاقه ومداركه حول قدرته على التّكيّف مع البيئة التّعليميّة من حوله.

كما وجب على هذه البيئات المنشودة أنْ تحمل التجسيد العمليّ لمفهوم العدالة التّوزيعيّة، فتقوم بتوفير فرص تعليميّة متساوية للطّلبة كافّة، بشكل يضمن التوزيع العادل للموارد التّعليميّة، مع الاعتراف بالاختلاف فيما بين فئات الطلبة وتقدير خصوصيّة كلّ فئة، عن طريق تقديم الدّعم العاطفيّ والمعرفيّ والاجتماعيّ، وفهم احتياجات كلّ طفل على حدة.

فالمدرسة المثلى التي تحمل سياسات تعليميّة تراعي أطفال التوحّد هي التي لا تسعى لدمجهم في الفصول الدراسيّة العادية حتّى وإنْ تمّ تقديم الدّعم لهم بشكل حتميّ الحصول، ولكنّها من تقوم بتوفير بيئة تعليميّة توافقيّة منظّمة وهادئة، يراعى فيها تمكين طلبة التّوحّد، وتقليل المشتّتات الذّهنيّة والبصريّة والسّمعيّة من جهة أخرى، ويكون لهذا التّوجّه الأولويّة، وبالتّالي حدوث إدماج خاصّ يراعي الاحتياجات الخاصّة لهم ضمن بيئة متخصّصة واقعيّة الأنظمة والتشريعات، دون إشعارهم بعزلتهم عن المجتمعات التعليمية من حولهم، فضلاً عن سعيها لتعزيز القوانين المحليّة والدوليّة التي تدعم حقوق الأطفال المصابين بالتّوحد، ممّا يطرح معضلة أمام هذه المدارس لتحدّد إلى أيّ مدى يمكنها التوفيق بين مثالية الإدماج وواقعية الاحتياجات الخاصة دون التضحية بأحدهما لصالح الآخر.

ومن جانب آخر فإنّ التّعليم الممنهج لهذه الفئات يقتضي حدوث تنويع في إستراتيجيات ووسائل التعليم المقدّمة لهم، فهناك ضرورة لتفعيل استخدام التكنولوجيا الحديثة، كالتطبيقات التعليمية والأجهزة اللوحيّة، شريطة ألاّ تصبح هذه التكنولوجيا غاية بحدّ ذاتها، وإنّما تبقى في إطار كونها وسيلة مساعدة تقرّبهم من مجتمعهم دون إضعاف البعد الإنسانيّ في جانب تعليمهم، والذي يمكن تأكيده من خلال اللجوء لأساليب تعلّم مبنيّة على إستراتيجيّات اللعب والقصّة، والتركيز على تقديم الدّعم العاطفيّ والاحتواء، فهذا الجانب الإنسانيّ يتحقّق بوجود معلّمين ومربّين يحملون خبرة وعمقاً في تخصّصاتهم من جهة، ويكونون على دراية بخصائص التّوحّد من جهة أخرى، فهم بذلك يملكون طرفي المعادلة لتحقيق الغاية الإنسانيّة في هكذا نوع من التّعليم بالدّمج فيما بين المعرفة والخبرة والممارسة المتأنّية.

إذاً فهناك رؤية واضحة وجب تبنّيها للتّعامل مع أطفال التوحّد، تنطلق من الخبرة المباشرة في التّعامل معهم، وتركّز على تصميم برامج تدخّل فرديّة تناسب احتياجات كلّ طفل، واستخدام التّواصل البصريّ الذي يستجيبون له بشكل أفضل، مع توفير روتين منظّم من شأنه خفض وتيرة الاضطراب والقلق، كما تشمل هذه الرّؤية تطبيق تقنيات الدّمج الحسيّ، والتّدريب على المهارات الاجتماعيّة، والاستفادة من نقاط القوة واهتمامات أطفال التوحّد في عمليّة التّعلّم، ممّا يشكّل نهجاً متكاملاً يجمع بين النّظرية والتّطبيق ويتطوّر مع تطوّر فهمنا لاضطراب التّوحّد.

إلاّ أنّ هناك وقفة وجب التّعمق عندها، وهي وقفة تساؤل عن:

مدى إمكانيّة وجود علاج نهائي يشفي من التّوحّد تماماً لكونه اختلافاً في التّطوّر العصبيّ يؤثّر في التّواصل والتّفاعل الاجتماعيّ والسّلوك، وليس مرضاً بالمعنى التقليديّ.

وقد تبدو إجابة هذا السّؤال تحمل جانباً معتماً، إذ إنّها تبدأ بجملة التّوحّد ليس "مرضاً" يمكن علاجه دوائياً، إلاّ أنّها تحمل أيضاً دلالات مشرقة يمكن ترجمتها بعبارة " لا يوجد دواء يعالج جذور التّوحّد، ولا يوجد "حبة سحريّة" أو نظام غذائي أو أعشاب تشفي التوحد، إلاّ أنّ بعض الأدوية تساعد في تخفيف الأعراض المصاحبة، كما أنّ التدخّل المبكر يحدث فرقاً كبيراً إذا تعاون فيه غالبية مؤسّسات التنشئة الاجتماعيّة من مدارس ومراكز وأسر، فيقومون بعمل خطط وتصميم خطوات عمليّة ممنهجة للسيطرة عليه، فضلاً عن وجود العديد من التقنيات الحديثة التّي تُحسّن الحياة ولكن لا تشفي، إذ إنّها تستخدم لتحفيز التّواصل، فالهدف ليس "إزالة التوحّد"، بل مساعدة الطّفل على تطوير مهارات التّواصل، وتحسين التفاعل الاجتماعي، وتعزيز الاستقلاليّة في الحياة اليوميّة.

وإنْ كان هناك جانب أوّليّ وحيويّ وجب تفعيله والتّركيز عليه لتميكن أطفال التّوحّد، فهو إشراك الأسرة في خطط العلاج، وتعميق دورها بوصفها فريق علاج أبويّ يقع على عاتقها مهام الملاحظة المبكرة كتتّبع علامات التوحد من تأخر النطق، وضعف التّواصل البصريّ، والتّوجه إلى المختصّين عند الشك، والعمل مع الأطباء، المعالجين، والمدرسين لضمان تكامل الجهود، وتطبيق التوصيات في المنزل، مع ضرورة توفير بيئة داعمة تعمل على تقليل المؤثّرات الحسيّة المزعجة، فضلاً عن العمل على إنشاء روتين يوميّ واضح لتقليل القلق لدى الطفل، وتعزيز المهارات الحياتيّة والمهارات الاجتماعية والتواصليّة، من لعب تفاعليّ مشترك، وتواصل بصريّ، واستخدام لغة بسيطة، واللجوء إلى إدارة السلوكيّات الصعبة كنوبات الغضب بتحليل الأسباب، وتجنّب التّوتّر، واستخدام الجداول البصرية، وتعزيز السلوك الإيجابي.

إنّ العبء سيكون صعباً على الأهل دون أدنى شكّ، وسيكونون في دوامة من التّعب والقلق، ولكن وجب عليهم أنْ يعوا أنّه لا بديل عن دورهم، وأنّ طفلهم المصاب بالتوحّد لا يحتاج إلى أبوين مثاليّين، بل إلى أبوين يؤمنان به ويستمران في المحاولة للوصول للنّجاح، مع ضرورة فهم أنّ النّجاح لا يعني الشفاء الكامل، وإنّما تمكين الطفل من العيش بسعادة واستقلاليّة.

ومهما كانت الرّؤى والخطوات والسّياسات المرجوّ وجودها من قبل المدارس والأسر وغيرها من مؤسسات وجهات لخدمة هذه الفئة من المجتمع، فإنّ جوهرها توجّه إنساني يُؤمن بحق الطفل المصاب بالتوحّد في تعليم يحترم كرامته ويعزّز إمكاناته ويمكّنه من ممارسة حياته، ويفتح الباب لسياسات التّعليم الماثلة للتّوجه نحو صياغة رؤية تكامليّة تجمع بين الخصوصيّة والشّمولية، وبين العدالة التّوزيعية وعدالة الاعتراف، وبين الواقعية والمثالية.

ففي عالم يتّجه نحو مزيد من التعقيد والتنوّع، يصبح التّعليم الشّامل لأطفال التّوحّد مرآة تعكس قدرة المجتمعات على التّعامل مع الاختلاف، وتحويل الاختلاف إلى ائتلاف، ومن عبء إلى ثراء، وتؤكّد فكرة أنّ تنوّع العقول هو ثروة الإنسانيّة الحقيقيّة، وفي قبول الاختلاف وتمكين المختلفين منّا تفتح آفاق المعرفة الأصيلة الحقيقيّة.